الأنباء
الخميس 28 يونيو 2012

أكد أن وجوده في البلاد احتراماً وتقديراً للسلطة القضائية

الخرافي: لن يستطيع أحد إيقاف مجلس 2009 وحكم «الدستورية» غير قابل للطعن وإذا لم نتمكن من عقد الجلسة فسأرفع الأمر لسمو الأمير

أكد رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي ان صاحب السمو الأمير وحده هو من يملك الحق الدستوري في اتخاذ ما يراه مناسبا لمجلس 2009، مجددا إعلانه عدم الترشح للانتخابات النيابية المقبلة، لإفساح المجال أمام الدماء الجديدة، وعدم احتكار الكراسي.

وأوضح في تصريح الى الصحافيين في مجلس الأمة امس ان تواجده في البلاد يرتبط باستكمال الإجراءات الدستورية المتعلقة بتنفيذ حكم المحكمة الدستورية بإبطال مجلس 2012، وعودة مجلس 2009 بقوة الدستور، واحتراما للسلطة القضائية التي أصدرت هذا الحكم، وحرصا على تعزيز دولة المؤسسات وتقدير السلطة القضائية الواجب على كل من يؤمن بدولة المؤسسات احترامها.

وأضاف: «ان استقالة الحكومة كانت الخطوة الأولى في الإجراءات المطلوب اتخاذها، ونحن في انتظار تكليف صاحب السمو الأمير من يراه لتشكيل الحكومة الجديدة بعد قبول سموه استقالة الحكومة الحالية.

وقال: «انا في انتظار دعوة صاحب السمو الأمير للتشاور قبل تكليف رئيس الوزراء، وذلك ضمن اللقاءات البروتوكولية التي يجريها سموه»، مشيرا الى ان هذا رد على من قال ان الخرافي سافر وغادر البلاد، وهو ما تكرر أمس وأول من أمس.

وأكد الخرافي انه باق في البلاد لحين استكمال الإجراءات الدستورية المطلوبة منه، وإذا تبين ان تشكيل الحكومة قد يستغرق وقتا فسأسافر وأعود بعد تشكيل الحكومة كي أدعو الى جلسة لمجلس الأمة لتؤدي الحكومة اليمين الدستورية.

وفضل الخرافي عدم الخوض في تفاصيل الإجراءات التالية لتشكيل الحكومة ودعوته المجلس للانعقاد، قائلا: «ان كان هناك نصاب فستؤدي الحكومة اليمين الدستورية، واذا لم يتوافر النصاب، فسأرفع الجلسة وأدعو الى جلسة اخرى، واذا لم يكتمل النصاب مرة اخرى، فسأرفع الأمر الى صاحب السمو الأمير وأبلغه بعدم توافر النصاب اللازم لعقد الجلسة، وسموه يقرر ما يراه مناسبا.

وأكد انه سيقوم بدوره كاملا، وذلك تقديرا واحتراما للسلطة القضائية، ولن يستطيع احد إيقافي أو إيقاف مجلس 2009 عن القيام بدوره، إلا وفقا لما سيقرره صاحب السمو الأمير بعد استكمال الإجراءات الدستورية المطلوبة.

وقال: أحببت أن أبين هذه الإجراءات كي لا يتخبط البعض في اجتهادات ويطلق اتهامات ويستعرض العضلات، فمجلس 2009 قائم بحكم المحكمة الدستورية وغير القابل للطعن.

وسئل ان كان سيوجه الدعوة الى اللجان البرلمانية للانعقاد، فأجاب: «ان بإمكان هذه اللجان الانعقاد اذا ما توافر النصاب القانوني لها».

وعن المقترحات التي قدمها النواب في مجلس 2012 المبطل، قال: «ان حكم المحكمة الدستورية أنهى مجلس 2012، ولكن حرصا على استقرار البلد فإن القوانين التي أقرها هذا المجلس تبقى قائمة».

الرئيس جاسم الخرافي اثناء تصريحه في مجلس الأمة امس (متين غوزال)

مازلت متمسكاً بعدم رغبتي في الترشح للانتخابات

على الحكومة عدم إعادة الكرة مجددا والوقوع في المحظور ويتم الطعن مجددا بمرسوم حل المجلس خصوصا بعد تصريح وزير الإعلام حول عدم ضرورة أداء الحكومة القسم أمام المجلس

الخرافي هنأ نظيره في جمهورية جيبوتي

بعث رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي ببرقية تهنئة الى رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية جيبوتي ادريس ارناؤود علي وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلاده.

وردا على سؤال، أعلن الخرافي انه لن يترشح مجددا للانتخابات النيابية المقبلة، مبينا انه أصدر بيانا قبيل انتخابات مجلس 2012 أكد فيه انه لن يترشح مجددا، مع تقديره لكل من طالبه بخوض الانتخابات، وقال: «ان 12 سنة في رئاسة المجلس تكفي، بالإضافة الى السنوات التي قضيتها في عضوية المجلس، والعمل السياسي والوطني وخدمة الكويت، فأصبح من الواجب إتاحة المجال للدماء الجديدة وعدم احتكار الكراسي».

وسئل عن مطالب الأكثرية النيابية، وعما يقال بأن سمو الشيخ جابر المبارك لن يحضر جلسة اداء القسم، فأجاب: «ان الدخول في جدال ليس مكانه الآن، كما اننا في دولة تحترم الرأي والرأي الآخر، ومن واجبي ان أحترم الآراء كافة، رغم ان هذه القناعة ليست موجودة عند كل الناس».

وأضاف: «أنا أشك في ان يكون الشيخ جابر المبارك قد قال انه لن يحضر جلسة القسم، وهو يعلم قبل غيره ان القسم أمام المجلس واجب دستوري لتحاشي اي احتمال للطعن مجددا بمرسوم الحل.

وعن تصريح وزير الإعلام الذي أكد عدم ضرورة اداء الحكومة القسم امام المجلس كي تطلب عدم التعاون مع المجلس، قال الخرافي: انا أستغرب هذا التصريح، وان كانت هذه وجهة نظر ويوجد من يدعمها، لكن بعدما حصل وصدر حكم المحكمة الدستورية الأخير، فإن عليهم عدم إعادة الكرة مجددا، ونقع في المحظور ويتم الطعن مجددا بمرسوم الحل، لذا وجب اتخاذ الإجراء الدستوري الأحوط.

وشدد على اتخاذ الإجراءات الدستورية السليمة التي تعزز الاستقرار، فالناس ملت أجواء التوتر التي تخرجنا من نفق وتدخلنا في آخر، وعلى الحكومة ان تكون أحرص الناس على مثل هذه الإجراءات السليمة من خلال خبرائها.

وردا على سؤال، فقد نفى الخرافي وجود اي خلاف مع رئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك، وقال: قد اختلف معه في بعض الإجراءات لكنني أكن له كل تقدير واحترام، وأتمنى له النجاح، لأن هذا النجاح يؤدي لاستقرار الكويت، وهذه ليست مجاملة، فمتى ما شعرت بأن استقرار الكويت يتطلب مني توجيه النصح الى رئيس الحكومة فسأفعل، وذلك بكل جرأة وشفافية، وهو يتقبل النصائح حسب خبرتي معه، فالمهم استقرار الكويت التي لا تتحمل أجواء التوتر، وهي بحاجة الى سماع صوت العقل، والى الحكمة والابتعاد عن خلق المشاكل، وعلينا الحفاظ على الكويت، وينفي ان تضطلع وسائل الإعلام بدورها في دعم استقرار البلد والابتعاد عن التهويل والتأجيج.

وفيما اذا تقدم اي استجواب جديد في مجلس 2009، قال «لا أحب الأسئلة الافتراضية، لكن اذا ما توافر النصاب، فسنستمر في جدول أعمالنا، ولا يوقف إجراءاتنا الا صاحب السمو الأمير».

وعن لقاءاته مع بعض نواب المجلس الحالي 2009، قال: «انا حرصت على الاجتماع مع أكبر عدد من هؤلاء النواب كي أنقل لصاحب السمو الأمير رغباتهم ومقترحاتهم، وأبلغت صاحب السمو الأمير بهذه الآراء، ويبقى مجلس 2009 الآن بأيد أمينة، وهي ايدي صاحب السمو الأمير».

وسأدعو الى جلسة فور أداء الحكومة الجديدة اليمين الدستورية أمام صاحب السمو الأمير.

وحول إعلان 26 نائبا استقالاتهم من مجلس 2009، ذكر الخرافي: ليس امامي من تقدم باستقالة، وبالتالي لا علم لدي بأي عدد من النواب تقدم باستقالته وتعلمون انه وكما نشر في الصحف فإن نوابا ادعوا بأنهم استقالوا وتراجعوا عن هذه الاستقالة عندما ذهبوا الى القضاء حين أجابوا عن سؤال للقاضي حول عضويتهم في مجلس 2009 بالقول: «نعم» فحصلوا على الحصانة.

وسئل عن تعديل الدوائر الانتخابية، فقال: «في مثل هذه الأوضاع لا يمكن التوصل الى نتيجة، واذا ما قدر لمجلس 2009 الاستمرار فإن الأولوية للميزانيات بعد اداء القسم، ولا أعتقد بوجود مجال الآن لمناقشة مثل هذا الموضوع الحساس، اما موضوع مراسيم الضرورة في اي قضية فإن هذا يقدره ويقرره صاحب السمو الأمير».

«العمل الوطني»: رفض نفاذ أحكام القضاء هو انقلاب على الدستور وحرق للبلد

اصدرت كتلة العمل الوطني بيانا جاء فيه: بسم الله الرحمن الرحيم

(وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا) الإسراء: 16.

تتابع كتلة العمل الوطني بقلق شديد ردود الأفعال المتوالية على حكم المحكمة الدستورية بإبطال مرسوم حل مجلس الأمة 2009 وما ترتب عليه من آثار، وقبل الشروع بالتعليق تؤكد الكتلة موقفها الذي أعلنته في بيانها السابق بأن مجلس 2009 بحكم المنتهي نظرا لاستمرار الأسباب الموضوعية التي بني عليها قرار حله، ما يحتم العودة إلى الأمة طبقا لإجراءات صحيحة لا تحول بينها وبين تحقيق إرادتها.

ولكن ما يثير الاستغراب هو استمرار التصعيد رغم اجماع التيارات السياسية والكتل النيابية باختلاف توجهاتها على حتمية حل مجلس 2009 بأسرع وقت ممكن، وتأكيد الحكومة بتصريحاتها وتقديمها استقالتها استكمالا للمتطلبات الإجرائية التي بين حكم الدستورية قصورها، وما يثير القلق هو تنامي موجة التشكيك في القضاء ونفي شرعية حكم المحكمة الدستورية، برزت منها مطالبة مجلس القضاء بالتدخل لتغيير الحكم، وهي مطالبة غريبة كونها تخالف الدستور الذي نص على أنه لا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه، وسافرة مؤداها إقحام مجلس القضاء كطرف في الصراعات السياسية، وهي مطالبة تنم عن نهج اعتاد الزحف على صلاحيات السلطات الأخرى بما يخالف مبدأ فصل السلطات الوارد بالدستور.

هناك حقيقة دامغة لا يمكن المجادلة فيها: ان مجلس 2009 كان قد حُل حلا غير دستوري كما أكدت المحكمة الدستورية، ولعلها مفارقة مثيرة أن الذين يرفعون شعار الدفاع عن الدستور يصرون على الحل غير الدستوري، ويتبرمون من اصرار المحكمة على التمسك بالدستور، رغم ان الحكم أسس قاعدة ايجابية هي مثار فخر واعتزاز بتقليص نطاق اعمال السيادة، ما يضع حدا لمحاولات الحل غير الدستوري ويتيح للطعن بالمراسيم الأميرية اذا ما جانبت الإجراءات الدستورية والقانونية الصحيحة، ان المحافظة على المكتسبات الدستورية ليست شعارا يردد، وانما ايمان ومنهج يكرس على ارض الواقع بمعزل عن الأهواء السياسية.

ان المحكمة الدستورية تستمد شرعيتها من الدستور وأحكامها نهائية ونافذة، لذلك فإن رفض الحكم الصادر والقول بأنه منعدم والحؤول دون تنفيذه هو انقلاب على الدستور برمته، وهدم لأحد أهم أركان ثقة الناس بالدولة، فآلاف المواطنين والمقيمين يتخاصمون يوميا في القضاء ويرتضون أحكامه، إيمانا منهم بأن وجود مرجع مستقل ومستقر لحل النزاعات ـ وإن لم تأت أحكامه على مبتغاهم ـ أسلم من شيوع الفوضى.

ان تأليب الشارع ضد السلطة القضائية واستغلال الأزمة الحالية وقودا لمعارك انتخابية هو بمثابة حرق للبلد، فلا يفسر رفض أحكام القضاء وإهدارها، وهو المرجع في حل النزاعات، سوى أنه ارساء للفوضى، وتأسيس لمنهج قائم على ان الغلبة في حل النزاعات الدستورية والقانونية لدى من يمتلك القدرة الأكبر على تهييج الشارع.

كما لا يجوز ان نغفل ان حكم المحكمة الدستورية حمل رسالة واضحة للحكومة تدين نهج التسرع باتخاذ القرارات دون استكمال متطلباتها الدستورية والقانونية، سواء كان ذلك تخبطا اداريا او خضوعا للضغط والابتزاز، ومن هذا المنطلق نجدد التأكيد على ان الاحتكار للدستور وارساء مبدأ سيادة القانون هو طوق النجاة لنا من كل الأزمات، والحكومة بحكم توليها السلطة التنفيذية هي المسؤول الأول والأخير عن ذلك.

اننا أمة في خطر، وعلى الغيورين على مصلحة الكويت ومستقبلها مسؤولية تاريخية في رفض محاولات النيل من الدستور وإشاعة الفوضى، وتقع المسؤولية بشكل أكبر على الحكومة والمجلس والجماعات السياسية في التحلي بالروح الوطنية في محاولة الخروج من هذه الأزمة، وسبق وان طرحت الكتلة في بيانها السابق خارطة طريق بخطوات عملية وواقعية تؤدي الى حل مجلس 2009 والعودة للأمة لاختيار مجلس جديد حسب اجراءات صحيحة هذه المرة تغلق باب الطعون في المستقبل.

الدويسان يستنكر قيام «الأمن» بتوزيع العصائر على المتظاهرين

استنكر النائب فيصل الدويسان قيام رجال الأمن بتوزيع العصائر على المتظاهرين بساحة الإرادة، متسائلا: هل هذا من صميم عمل رجال الأمن؟! واعتبر الدويسان ان: ذلك التصرف أمر غريب وفعل مشبوه من قبل وزير الداخلية، وبالتأكيد لن نسكت عنه، خاصة ان رجال الأمن فعلوا العكس مع البدون وقاموا بقمعهم واعتقالهم.

فيصل الدويسان

وخاطب الدويسان وزير الداخلية قائلا: «أبشر يا شيخ بدعوات المظلوم التي ستشق عنان السماء وستصل الى الحكم العدل سبحانه الذي سينصفهم بالتأكيد»، متابعا: «وأبشر كذلك بفعل ستراه قبل ان تسمع به ان حقق الله لنا ما نتمناه». واعتبر الدويسان ان «ما حصل فضيحة كبرى، ناس يهاجمون أسرة الصباح وانت يا وزير الداخلية احد ابنائها ويطعنون في القضاء توزعون لهم العصائر وكأنكم تؤيدون أفعالهم وفي المقابل ناس يحبون آل الصباح ويحملون علم الكويت تقمعونهم وتعتقلونهم!»، متسائلا: «أليس هذا مدعاة للشك في توجهاتكم؟ ولكن أقول لك يا شيخ انتظر فنحن مثلك منتظرون».

وفد من وزارة «الأمة» يطلع على التجربة البرلمانية في تركيا

التقى وفد كويتي من وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة امس عددا من المسؤولين الأتراك للاطلاع على التجربة البرلمانية في تركيا وطبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. وقال رئيس الوفد وكيل وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة م.احمد المرشد في تصريح لـ «كونا» ان الوفد أجرى سلسلة لقاءات واجتماعات مع شخصيات في الحكومة والبرلمان والسلطة القضائية وتخللها استعراض للمسيرة الديموقراطية التركية والعلاقة بين السلطات الثلاث. وأشاد المرشد بالتجربة التركية في العمل الديموقراطي ووصفها بأنها «عريقة وتتشابه الى حد ما بالتجربة الديموقراطية الكويتية في بعض ملامحها» رغم الاختلاف في شكل النظام البرلماني بين البلدين. وأشار الى لقاءات الوفد مع شخصيات سياسية وبرلمانية، لاسيما اللقاء مع نائب رئيس الحكومة بكر بوزداغ والأمين العام للبرلمان التركي عرفان نذير والنائب في البرلمان عن حزب العدالة والتنمية الحاكم ماهر أونال ورئيس لجنة الدستور في البرلمان احمد مايا.

الكندري أشرف على حفظ وتشميع خزائن لجان التحقيق في «الإيداعات» و«التحويلات»

قال الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري ان عملية تشميع وحفظ الملفات الخاصة بقضيتي الإيرادات والتحويلات أتت إيمانا من الأمانة العامة لمجلس الأمة بالقيام بدورها الأساسي في حفظ سرية لجان التحقيق واللجان البرلمانية الأخرى.

وأضاف الكندري في تصريح صحافي بعد إشرافه وحضوره حفظ وتشميع الخزائن الخاصة بملفات لجان التحقيق المشكلة في قضيتي الإيرادات والتحويلات ان ما تم هو شفافية ومصداقية تنفي أي اشكالات أو شبهة قد تلحق بموظفي ومنتسبي الأمانة العامة لمجلس الأمة.

وأوضح الكندري ان ما قامت به الأمانة العامة انما يأتي تفعيلا وتطبيقا للمادة 54 والتي تنص على ان جلسات اللجان سرية.

من جانب آخر، أصدرت الأمانة العامة لمجلس الأمة عددا من القرارات الإدارية بالترقية والتدوير في وظائف مديري الإدارات التابعة لها.

وأوضح الأمين العام ان تلك القرارات جاءت في إطار تنفيذ بعض الأحكام القضائية الصادرة لصالح عدد من موظفي الأمانة العامة لمجلس الأمة وبناء على توصية اللجنة المشكلة بقرار رئيس مجلس الأمة رقم 37 لسنة 2012 لدراسة الطلبات والتظلمات والقضايا الخاصة بموظفي المجلس.

علام الكندري ومحمد العتيبي يشرفان على تشميع خزائن لجنتي «التحويلات والإيداعات»

«الخريجين» تدعو للبحث عن مخارج دستورية تحفظ للسلطة القضائية مكانتها

أصدرت جمعية الخريجين بيانا بشأن الأزمة السياسية الراهنة جاء فيه: تمر بلادنا هذه الأيام بمرحلة حرجة جدا تتمثل في الأزمة السياسية الناتجة عن حكم المحكمة الدستورية الذي أبطل مرسوم الدعوة لانتخابات مجلس 2012 وتمكين مجلس 2009 للعودة بسبب أخطاء إجراءات الحكومة التي اتخذتها في مرسومي حل المجلس والدعوة لانتخابات جديدة.

إن الخروج من هذه الأزمة يتطلب قبل كل شيء الالتزام الكامل بدستور 1962 نصا وروحا والاحتكام إليه ولقوانين الدولة ومؤسساتها، كما يتطلب تمكين إرادة الشعب بإسقاط مجلس 2009 بأسرع وقت ممكن، وكذلك محاسبة جميع المسؤولين الحكوميين الذين تسببوا في هذه الأزمة وأدخلوا البلد في دوامة سياسية مضيعين بذلك فرصة للاستقرار السياسي والاقتصادي.

وجمعية الخريجين اذ تراقب الوضع الحساس لتدعو جميع الأطراف المعنية بالبحث عن مخارج دستورية عملية ممكنة تحفظ للسلطة القضائية مكانتها واستقلالها وتنأى بها صراعات الساسة واختلافاتهم، فالنظام القضائي هو الحصن والملاذ الأخير لنا جميعا ان سقط او تهشم فقدنا ركيزة من ركائز الدولة وهدمنا بنائنا بأيدينا.

لذا ترى الجمعية ان تصحيح الإجراءات الخاطئة والعودة الى الناخبين لاختيار ممثليهم لمجلس جديد هو المخرج الأسلم لهذه الأزمة فلا مجال لبقاء مجلس 2009 الذي أسقطه الشعب. كما لابد من حسم القضايا العالقة منذ حل المجلس كقضية الإيداعات المليونية والتحويلات الخارجية وجميع شبهات الفساد السياسي.

البرجس: على النقابات خوض معركة الإصلاح

دعا رئيس نقابة العاملين في الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية محسن البرجس جمعيات النفع العام والنقابات إلى شحذ الهمم والنفير العام لخوض معركة الإصلاح والتطوير والوقوف في وجه المفسدين وسراق المال العام الذين يدفعون إلى التصعيد وجر البلاد نحو الهاوية لمصالح شخصية لا تقدم للامة أي إنجاز أو تنمية. وقال إن الطبقة العمالية الكادحة هي التي تصنع الانتصارات وتبني الوطن وهي التي اسقطت مجلس 2009 وطالبت بالبعد عن التأزيم وطي صفحة الماضي والبدء بمرحلة جديدة قوامها التطوير والتصحيح وترك الخلافات جانبا والعمل من أجل الوطن ونمائه.

الصانع: مبادرة لمؤتمر وطني يجمع القوى السياسية

أوضح المحامي يعقوب الصانع امين عام كتلة الوحدة الدستورية «كود» ان ابناء المجتمع الكويتي بجميع اطيافهم رفضوا عبر مواقع التواصل الاجتماعي الخروج الى ساحة الارادة تلبية للدعوة الى التظاهر.

وتساءل الصانع خلال مؤتمر صحافي عقده امس الاول في مقر الكتلة: «من اعطى المتظاهرين في ساحة الارادة حق التحدث باسم جميع اهل الكويت لاسيما بعدما وجدنا رفضا قاطعا للذهاب الى ساحة الارادة من جميع فئات المجتمع الكويتي؟».

واضاف: ان ما يدور في ساحة الارادة هو محاولة للانقضاض على الدستور ودولة القانون، مشيرا الى وجود مبادرة بالتعاون مع حركة المبادرة الوطنية لعقد مؤتمر وطني تحضره جميع القوى السياسية ورجالات الكويت ويكون هدفه الاساسي معرفة ماذا تحتاج الكويت ويأتي هذا المؤتمر متوافقا مع الرغبة السامية حتى نصل بالكويت الى بر الامان ونتحاور مع بعضنا البعض بعيدا عن الاتهامات.

وبين الصانع ان جميع المشايخ من السلف الصالح افتوا بان الخروج على ولي الامر مفسدة واثم ونحن لا نأخذ الفتوى من الاخوان.

وفيما يتعلق بما يحدث في مصر ومحاولة «الاخوان» الكويتيين اسقاطه على الوضع في الكويت قال الصانع انهم «يستخدمون نفس الاساليب ولكن الطبيعة الكويتية تختلف فالأخوان في الكويت كانت المجموعة المدللة عبر التاريخ السياسي فقد تقلدت العديد من المناصب ولا يمكن ان يكون لديهم سبب للانقضاض على اسرة الخير وعلى الدستور.

وهاجم الصانع نوابا وقال «يسيئون للقضاء ويتجاوزون النصوص الدستورية، ولا ادري ماذا تريدون؟، القضاء لا يعجبكم، الحكومة لا تعجبكم»، مؤكدا ان ما يدور في الساحة محاولة انقلاب على القانون والدستور».

واضاف: «ولي الامر اعطاكم ما تريدون، واخترتم من تريدون للمجلس والحكومة تعاونت معكم، ولم تحترموا احدا».

وتطرق الى محاكمة مقتحمي مجلس الامة، وقال: «لم استطع منع نفس من الضحك والمتهم الاول يقول انا عضو بمجلس 2009 ليحتمي بالحصانة، وهو قبل ذلك يهاجم المجلس، ولا يتشرف بعضويته ويتفاخر بأنه استقال».

وذكر ان المساس بمجلس الامة واقتحامه هو مساس بالشعب الكويتي، متابعا «يتهموننا باننا نريد سجن الشباب لكن نحن نريد من دفعهم لهذا التصرف».

عبدالله البالول

المحامي يعقوب الصانع